قراءة جديدة لمفيدات التوكيد من حروف الجر

د. أحمد عيد عبدالفتاح حسن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قِرَاءَةٌ جَدِيدَةٌ
لِمُفِيدَاتِ التَّوْكِيدِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ

تأليف

د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أستاذ اللغويات القائم بتسيير أعمال القسم، ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة

للدراسات العليا والبحوث، جامعة الأزهر

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على رحمةِ الله للعالمين، وعلى آل بيته المتقين، ورضي اللهُ عن ساداتنا أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٍّ، وبعد...

فإنَّ لغةَ القرآن الكريم لا تخلق على كثرة الرد، ولا تنتهي فرائدها، ولا تُحصى روائعها، وإن اجتهد الباحثون في الوصول إلى كلِّ ذلك عبر العصور، وإن أوقف المُدَقِّقُون في النَّظر حياتهم على خدمتها، وإحصاء لآلئها ونظم دررها.

وإنَّ دعوتي الباحثين إلى السير في طريق البحث العلميّ الهادف دعوةٌ متكررةٌ مُلِحَّةٌ؛ فإنَّ التراث اللغوي بمجالاته المختلفة في حاجة ماسة إلى خدمةٍ جادّةٍ، من باحثين مُدقِّقين، يُعَبِّرون عن شجاعة العربية وقوتها وقيمها الجمالية والأخلاقية، وليس في حاجةٍ إلى مَنْ يتخذونه سبيلاً لغايةٍ دنيويةٍ، تكون عاقبتُها الإساءةَ في الدراسة، وسطحيةَ التناول وضعفَ المعالجة.

وفي تراثنا اللغوي ظواهر وقضايا، أشار إليها علماؤنا السابقون إشاراتٍ تغني عن عباراتٍ، وقد جاءت متفرقةً في أبواب مجالاته المختلفة؛ ليتفطن لها اللاحقون، ويبرزوها لمحبي اللغة الشريفة، بعد قراءتها قراءةً تناسب عقولَ أبناء العصر الذي يعيشون فيه، وليس من المحمود لهم أن يتناولوها مكتفين بجمعها تحت عنوانٍ ما، كما يحدث كثيرًا في واقع بحثنا، فلا تكاد عينُك تقع على إيضاحٍ لمبهم، ولا تفصيلٍ لمجملٍ، ولا إصلاحٍ لخللٍ، ولا بيانٍ لغرضٍ، ولا كشفٍ عن مقصدٍ، ولا طرحٍ لرأيٍ، وكأنَّ هؤلاء الباحثين يعيشون في عصر آخر غير عصرهم.

وإشارات علمائنا السابقين ما هي إلا تنبيهاتٌ إلى مواطن البحث، وإيماءاتٌ إلى مواضع التنقيب وبذل الجهد، وإرشاداتٌ إلى إكمال مسيرة البحث اللغوي التي لا تتوقف حركتها في تلك اللغة الشريفة.

ومن إشاراتهم التي تَفَطَّنْتُ لها: (أنَّ بعض حروف الجر تأتي زائدة في كلام العرب للتوكيد)، فاستقريتُ تلك الإشارة، وقرأتُها قراءةً مُتَأَنِّيَةً، أردت أن يبدو منها ما في لغتنا الشريفة من قدرات إبداعية، وما تمتلكه من طاقاتٍ بيانية، وطرق تحسينية، وقد جاءت الناحية التطبيقية تتلو الناحية النظرية في ذلك البحث الذي اشتمل بَعْدَ المقدّمة على مبحثين:

المبحث الأول: مُفِيدَاتُ التَّوْكِيدِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحديدُها، ومعنى زيادتِها.

المطلب الثاني: غرض الزيادة العام، وما يترتب عليها.

المطلب الثالث: مرادفات الزيادة في التراث.

المبحث الثاني: قِرَاءَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ لَهَا. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: (مِنْ).

المطلب الثاني: (الباء).

المطلب الثالث: (اللام).

المطلب الرابع: (الكاف).

وعلى إثر ذلك جاءت خاتمةٌ، فيها أهم النتائج، فثبت بأهم المصادر والمراجع.

ولعلَّ هذا البحثَ يُضيفُ لبنةً إلى صرحنا اللغوي الشامخ، ويجدُ فيه محبو اللغةِ الشريفةِ ما يأملون رؤيته في عصرنا.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين الذي وَفَّقَنِي لهذا، وأسأله ﷻ أن يمنحني توفيقًا وسدادًا، وهدايةً ورشادًا، وعونًا وإخلاصًا، وقبولاً وتأييدًا، ووُدًّا وفوزًا، وهو حسبي.

*****

***

*

المبحث الأول: مُفِيدَاتُ التَّوْكِيدِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ

وفيه ثلاثة مطالب، جاءت لتُفْصِحَ للقارئ الكريمِ عن مضمونِهِ، وتَكشِفَ مكنونَهُ، وتُبْدِيَ ما خَفِي من دلالاتٍ وراء حروفه، وهي:

المطلب الأول: تحديدها، ومعنى زيادتها

هي أربعةُ أحرفٍ جارَّة، قَضَى أئمةُ النَّحْوِ بكونها تأتي زائدةً في بعضِ التراكيب؛ لغرض توكيدِ الكلام، والعنايةِ بدلالته، وتمكينِ معناه، وتثبيته في أنفس المتلقين له على سبيل إيجاز القولِ واختصاره، والبعد عن تكراره، وعن معاودة الجمل، وهي:

(مِنْ، والباء، واللام، والكاف).

قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "وقد جاءت حروفٌ خافضةٌ، وذكروا أنَّها زوائدُ إلا أنَّها تدخل لمعانٍ، فمن ذلك: (ليس زيدٌ بقائمٍ) أصل الكلام: (ليسَ زيدٌ قائمًا)، ودخلت الباءُ؛ لتؤكدَ النفي. وخُصَّ النفي بها دون الإيجاب، ومن ذلك: (مَا مِنْ رجلٍ في الدارِ) دخلت (مِنْ)؛ لتبينَ أنَّ الجنسَ كلَّه منفيٌّ، وأنَّهُ لم يرد القائلُ أن ينفيَ رجلاً واحدًا"[1].

ومعنى زيادتها: دخولُ الْحَرْفِ منها في موضعٍ من الكلام يَطْلُبُهُ العاملُ من دون ذلك الحرف؛ ليعملَ فيه رفعًا أو نصبًا، فيُسَمَّى الحرفُ زائدًا؛ لأنَّهُ أُقْحِمَ بين شيئين: أحدهما طالبٌ، والآخر مطلوبٌ، ولأنَّهُ لم يُحْدِث معنًى في الكلام لم يكن قبلَ دخوله، فقولُك: (ليس أحمدُ بقائمٍ) معناه: ليس أحمدُ قائمًا. فاللفظ مستغنٍ عن حرف الباء، فإذا لم يُذكر هذا الحرف لم يكن في نية الثبوت.

فإذا قلت: (ما في الدار مِنْ أحَدٍ)، فـ(أحَدٌ) قد تَسَلَّطَ عليه عاملُ الابتداء من جهة المعنى؛ ليرفعَهُ بأنَّهُ مبتدأٌ، لكنَّ حرفَ الجر (مِنْ) حال بينهما من جهة اللفظ؛ لغرضٍ ما.

وإذا قلت: (ما جاءني من أَحَدٍ)، فـ(أحد) قد تَسَلَّط عليه الفعلُ (جاء) طالبًا رفعه بالفاعلية، فجاءت (مِنْ) عاملةً الجرَّ في لفظه مع طلب العامل الأول العملَ كذلك في اللفظ، فسُمِّيَت (مِنْ) زائدةً لذلك؛ لأنَّها مُقْحَمَةٌ بين شيئين: طالب ومطلوب، ولم تُحْدِث معنًى في الكلام لم يكن قبلَ دخولها، فإذا لم تذكر لم تكن في نية الثبوت[2].

---

(1) الأصول في النحو ٢/٢٥٩.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٨، ٤/٣٠٢، والمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٣/٥٩٥، ٥٩٦.

المطلب الثاني: غَرَضُ الزِّيَادةِ الْعَامُّ، وَما يترتَّبُ عليها

الثابت من استقراء شيوخ العربية المتقدمين كلامَ العربِ الفصيحَ نثرًا وشعرًا- استعمالُ بعض حروفِ الجرِّ زائدةً في الكلام، والغرضُ العامُّ من زِيادَتِها: توكيدُ الكلامِ، وتقويةُ معناه، وتَمْكِينُهُ في أنفس المتلقين له على سبيل الإيجاز والاختصار. وقد جاءت عباراتهم وأقاويلهم الدالة على ذلك كثيرةً جدًّا في كتب التراث اللغوي، تستولي على اهتمام الدارسين الهادفين، منها:

قول أبي العباس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): "الْبَاء إِنَّمَا تزاد فِي غير الْوَاجِب توكيدًا، تَقول: (مَا زيدٌ بقائمٍ، وَلَيْسَ زيدٌ بمنطلقٍ"[٣].

وقول ابن السراج: "(من) تزاد توكيدًا مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة"[٤].

وقول أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ): "وتكون اللامُ زائدةً مؤكِّدةً للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف و(لا) عاملة فيه غير مبنيةٍ معه، وذلك قولك: (لا أبا لزيد، ولا أخا لك، ولا مسلمي لك)"[٥].

وقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "اعلم أنّ (منْ) قد تزاد مؤكِّدةً، وهو أحدُ وجوهها، وإن كان عملُها باقيًا"[٦].

وقول الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ): "من معاني الكاف: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٧]، أي: ليس شيء مثله"[٨].

وأمَّا الأثر المترتب على هذا الاستعمالِ العربيِّ فهو إصلاحُ اللفظ، وزينةُ القول، ورفعُ الملامِ عن الكلامِ، وحُسْنُ العبارة؛ لأنَّ في تلك الزيادة المؤكِّدة ابتعادًا عن تكرار الألفاظ، ومعاودة الجمل التي قد يسوقها المتكلم العربيّ لتقرير المعنى وتمكينه في نفس المتلقي؛ فلا ريب أنَّ في أداء بعض حروفِ الجرِّ الزائدة التي وُضِعَت على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين وظيفةَ تكرار الألفاظ، ومعاودة الجمل التي نراها في التوكيد اللفظي- إصلاحًا للفظ، وزينةً للقول، وتحسينًا للعبارة.

---

(٣) المقتضب ٤/٤٢١.

(٤) الأصول في النحو ١/٦٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣/٢٣.

(٦) شرح المفصل ٥/٧٦.

(٧) سورة الشورى – من الآية ١١.

(٨) التصريح ١/٦٥٥.

وقد جاءت عبارةُ فيلسوف العربية ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الرائعةُ التي ارتكز عليها هذا البحث ارتكازًا مُفْصِحةً عن ذلك غايةَ الإفصاحِ، وهي قوله: "كلُّ حرفٍ زيد فِي كَلام الْعَرَب فَهُوَ قَائِمٌ مقَام إِعَادَة الْجُمْلَة مرّة أُخْرَى"(٩)، وكذلك قول أبي القاسم السُّهَيْلِيّ (ت ٥٨١هـ): "وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه"(١٠).

المطلب الثالث: مرادفات الزيادة في التراث

يُسَمِّي الكوفيون الحروف الزائدة بـ(أحرُف الصِّلَة)، وقد سَمَّوْها بهذا الاسم تأدُّبًا مع القرآن الكريم، وتحاشيًا من استعمال كلمة (زائد) في تناول آياته البينات، وهذا أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) يقول: "وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إنَّ معنى (غَيْر) في (الْحَمْد) معنى (سوى)، وإنَّ (لا) صلة في الكلام"(١١).

ولم يكتف الكوفيون بهذا المصطح للتعبير عن الزائد، بل عبَّروا عنه بألفاظ أخرى هي: (الحشو، واللغو، والزائد)، لكنَّ مصطلح الصلة هو الأكثر شيوعًا عندهم(١٢).

وعلَّلَ رضي الدين (ت٦٨٦هـ) تسمية أحرف المعاني التي تزاد في الإثبات أو النفي بـ(أحرف الصلة) بأنَّهُ "يُتَوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامةِ وزنٍ أو سجعٍ، أو غير ذلك"(١٣)، وقال السيوطي (ت٩١١هـ): "حُرُوفُ الزِّيادَةِ: مَا تقع زَوَائِد لتصحيح وزنٍ، أَو سجعٍ، أَو تَأْكِيدٍ. حُرُوفُ الصِّلةِ: تُرَادِفُها"(١٤).

وعند ابن يعيش "الصلةُ والحَشوُ من عبارات الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عبارات البصريين"(١٥).

وليس المراد بـ(الصلة أو الزائد)– ما يقع في أذهان الكثيرين والعوام–: أن يكون دخولُ الحرفِ في الكلام كخروجهِ من غيرِ إحداثٍ أَثَرٍ ما؛ لأنَّ ذلك كالعَبَث، والتنزيلُ العزيزُ مُنزهٌ عن مثل ذلك أَشَدَّ التَّنْزِيهِ، فقد جاء منه في الذكر الحكيم، وأحاديث النبي الكريم ﷺ، والشعر الفصيح ما لا يُحصَى، بل المرادُ الإتيانُ بـ(حرف الصلة) لضربٍ من التأكيد، والتأكيدُ معنًى من المعاني صحيح(١٦)، قرَّره إمامُ النحاة

---

(٩) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص٨٧، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص٩٩٧.

(١٠) نتائج الفكر في النحو٢٦٧.

(١١) معاني القرآن ٨/١ . ومراده بـ(الحمد): فاتحة الكتاب، ومحل الاستشهاد قوله ﷻ: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

(١٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي، د/ عبد الله الخثران ص ٤٠، ٤١.

(١٣) شرح الرضي على الكافية ٤٣٣/٤.

(١٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص٨٩.

(١٥) شرح المفصل٦٤/٥.

(١٦) ينظر: المصدر السابق.

سيبويه في قوليه الآتيين:

أ- "وأمَّا قوله ﷻ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[١٧]، فإنَّما جاء لأنَّهُ ليس لـ(مَا) معنًى سِوى ما كان قبل أن تَجيءَ إلا التوكيدُ، فمن ثمَّ جاء ذلك، إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا، وكانا حرفينِ أحدُهما في الآخَر عامـلٌ. ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجزْ"[١٨]. ومراده بـ(الآخَر) الاسم المجرور الذي عملت فيه الباء الجر، وهو﴿نَقْضِهِم﴾.

ب- "وقال الله ﷻ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[١٩]، وهي لغوٌ في أنَّها لم تُحْدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام"[٢٠].

وحرف الصلة (أو الحرف اللغو أو الزائد) مُغْنٍ عن تكرار الكلامِ، ومعاودة الجملة للتوكيد اللفظي، فـ(ما) في الآية الكريمة مغنيةٌ عن أن يقال: (فبنقضِهم ميثاقَهم، فبنقضِهم ميثاقَهم) مرتين.

*****

***

*

---

(١٧) سورة النساء – من الآية : ١٥٥، والمائدة – من الآية ١٣.
(١٨) الكتاب١/١٨٠، ١٨١.
(١٩) سورة النساء – من الآية : ١٥٥، والمائدة – من الآية ١٣.
(٢٠) الكتاب٤/٢٢١.

المبحث الثاني: قِرَاءَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ لَهَا

عرفنا في المبحث السابق أنَّ أحرف الجر التي قَرَّرَ النحويون مجيئَها زائدةً في الكلام الفصيح والنصوص العالية- تُعْطِي الكلامَ من الفائدة ما يُعْطِيه التوكيدُ اللفظيُّ له، من حيث الاعتناء به، وتقوية معناه، وتمكينه في أنفس المتلقين له، وهي: (مِنْ، الباء، اللام، الكاف)، وقد جاء تفصيلُ القولِ فيها في أربعة مطالب، على النحو الآتي:

المطلب الأول: (مِنْ)

جاءت (مِنْ) زائدةً في بعض كلام العرب العالي فصاحةً، المُتَفَجِّر بلاغةً، الساحر بيانًا، وهذا مما قرَّره النحويون في باب (حروف الجر)، ذاكرين أنَّ لزيادتها عند جمهور البصريين ثلاثة شروط:

١ - أن يسبقها نفيٌ أو شبهه، وهو النهي بـ(لا)، والاستفهام بـ(هل) خاصة.

٢ - أن يكون مجرورها نكرةً.

وقد جمع هذين الشرطين قولُ ابن السراج: "(من) تزاد توكيدًا مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة"[٢١].

٣ - أن يكون المجرور بها مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً به. قال ابن السراج: "وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضًا، كما أدخلوها على المبتدأ، فقالوا: (ما أتاني من رجلٍ) في موضع: (ما أتاني رجلٌ)، و﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾[٢٢]، و﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾[٢٣]. وكذلك قولك: (هل من طعامٍ)، وإنَّما هو: (هل طعامٌ) فموضع (من طعامٍ) رفعٌ بالابتداء"[٢٤].

ولا شرط لزيادتها في الكلام عند أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)؛ فمِنْ زِيَادَتها فِي الإِيجَابِ جارَّةً المعرفة عَلَى رَأْيه قول الله ﷻ: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٢٥]، فـ(مِنْ) حرفُ جرٍّ زَائِدٌ، جَرَّ المعرفةَ، ولم يسبق بشيء مما ذُكِرَ[٢٦].

واعتمد ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) رأيَ الأخفش اعتمادًا، واختاره اختيارًا حين قال: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة. وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا"[٢٧].

---

(٢١) الأصول في النحو ٦٨/١.

(٢٢) سورة الأعراف – من الآية ١٠٢. دخلت (مِنْ) على المفعول به، والأصل: وما وجدنا لأكثرهم عهدًا.

(٢٣) سورة مريم – من الآية ٩٨. دخلت (مِنْ) على المفعول به، والأصل: هل تُحِسُّ منهم أحدًا.

(٢٤) الأصول في النحو ٦٨/١.

(٢٥) سورة نوح – من الآية : ٤.

(٢٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣.

(٢٧) السابق ١٣٨/٣.

وأجاز نحاة الكوفة زيادتها في الإيجاب، بشرط: تنكير مجرورها، ومنه عندهم: (قد كان من مطرٍ)، أي: قد كان مطرٌ"[٢٨].

والأولى بالقبول عندي من الآراء الثلاثة السابقة ما ذهب إليه جمهور البصريين، فهو الأَوْضَحُ سبيلاً، والأَقْوَمُ قيلاً؛ لأنَّ السماعَ المستمرَّ قضى قَضَاءً راسِخًا أنَّها تختص بالنفي وشبهه، إذ لم تأت زيادتُها في الإيجاب إلا في محلِّ الاحتمال، أو في النُّدُور، فلا يصح أن يُقْضى بالقياس حتى يَتَبَيَّنَ من الاستقراء القَصْدُ إليها؛ بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوفُ مع السماع الراسخ؛ لئلا نَدَّعِي على العرب ما لا نعرف.

فإنَّ الأصل الثابت في الحروف ألا تُدَّعى فيها الزيادةُ إلا إذا تُيُقِّنَت، وقام الدليلُ عليها، وأمَّا مع بادي الرأي فذلك غيرُ مُخَلَّصٍ[٢٩].

الْغَرْضُ مِنْ زِيَادَتِهَا

الغرض من زيادة (مِنْ) في الكلام أمران:

أحدهما: التنصيص على العموم، وتُؤدِّيه (مِن) الداخلة على نكرةٍ لا تختصُّ بالنفي، نحو: (رَجُل، امرأة، طالب، فتاة).

تقول: (ما أَتَانِي رَجُلٌ)، وتقول: (ما أَتَانِي من رَجُلٍ)، والفرق بين المثالين: أنَّ المثال الذي لا توجد فيه (من) يحتمل النفي فيه أمرين:

١- نفي الواحد؛ ولهذا يصح العطف بـ(بل) بعد النكرة، فيجوز أن يقال: (ما أَتَانِي رَجُلٌ بل رجلان، أو بل رجالٌ).

٢- نفي الجنس على سبيل العموم.

وبعد دخول (مِنْ) يصير المثالُ نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم؛ فيمتنع العطف بـ(بل) على النكرة المجرورة بها، فلا يجوز أن يقال: (ما أَتَانِي من رَجُلٍ بل رجلان، أو بل رجالٌ).

ومن شواهد زيادتها مع المبتدأ: قولهم: (هَلْ لك من حاجةٍ؟)، فـ(حاجة) مبتدأ مؤخر، مجرور في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوع في المعنى على الابتداء، و(لك) شبه جملةٍ متعلق بمحذوفٍ وجوبًا، خبرٌ مقدم، والأصل: هل لك حاجةٌ؟

([٢٨]) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية٣/١٧.

([٢٩]) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية٣/٥٩٩، ٦٠٢.

وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾[٣٠]، فـ(إله) مبتدأ، وهو مجرورٌ في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى على الابتداء، واسم الجلالة (الله) خبره، والأصل: ما إلهٌ إلا اللهُ.

وقوله ﷻ: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[٣١]، فـ(إله) مبتدأ مؤخرٌ، وهو مجرورٌ في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى على الابتداء، و(غَيْرُهُ) صفةٌ له مرفوعةٌ باعتبار المعنى، والجار والمجرور (لكم)، متعلق بمحذوفٍ وجوبًا، خبرٌ مُقَدَّمٌ، والأصل: ما لكم إلهٌ غَيْرُهُ.

وقوله ﷻ: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[٣٢]، فـ(خالق) مبتدأ، وهو مجرور في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوع في المعنى على الابتداء، و(غير الله) نعت للمبتدأ جاء مرفوعًا مراعاة للتقدير، والأصل: هل خالقٌ غيرُ الله...

ولذا نقول في إعراب المبتدأ المجرور بـ(مِنْ) من حيث اللفظ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولعلك تنبهت إلى أنَّ فائدة المجيء بـ(مِنْ) مع المبتدأ في تراكيب العربية: صيرورة المراد بالنفي أو الاستفهام فيه نفي جنس المبتدأ على سبيل العموم، أو الاستفهام عنه.

ومن شواهد زيادتها مع الفاعل: قوله ﷻ: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٣٣]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[٣٤]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾[٣٥].

فكلٌّ من (ذِكْرٍ، وورقةٍ، وثَمَرَاتٍ، وأنثى) فاعلٌ لـ(يأتيهم، وتسْقُطُ، وتَخْرُجُ، وتَحْمِلُ)، وهي مجرورةٌ في اللفظ أو التقدير بـ(مِن) الزائدة، مرفوعةٌ في المعنى على الفاعلية، والأصل: ما يأتيهم ذِكْرٌ من رَبِّهم ...، وما تسْقُطُ وَرَقَةٌ ...، وما تَخْرُجُ ثَمَرَاتٌ ...، وما تَحْمِلُ أُنْثَى ...؛ ومن أجل ذلك نقول في إعراب ذلك الفاعل المجرور بـ(مِنْ) من حيث اللفظ: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولعلك وقفت على أنَّ فائدة المجيء بـ(مِنْ) مع الفاعل في تراكيب العربية: صيرورة المراد بالنفي فيه نفي جنس الفاعل على سبيل العموم.

---

(٣٠) سورة آل عمران – من الآية ٦٢.
(٣١) سورة الأعراف– من الآية ٥٩.
(٣٢) سورة فاطر – من الآية ٣.
(٣٣) سورة الأنبياء – الآية ٢.
(٣٤) سورة الأنعام – من الآية ٥٩.
(٣٥) سورة فصلت – من الآية ٤٧.

ومن شواهد زيادتها مع المفعول به: قولـــه ﷻ: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْنَـٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴾[٣٦]، فـــ(كُتُبٍ) مفعول ثانٍ لـــ(آتينا)، و(نَذِيرٍ) مفعول به لـــ(أرْسَلْنَا)، وكلاهما مجرور في اللفـــظ بـــ(مِن) الزائدة، منصوب في المعنى على المفعولية، والأصل: وما آتيناهم كتبًا... وما أرسلنا إليهم قبلك نذيرًا.

وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ ﴾[٣٧]، فـــ(آيةٍ) مفعول ثانٍ لـــ(نُرِي) مضـــارع (أَرَى) البصريّ المتعدي بالهمزة إلى مفعولين، مجرورٌ في اللفظ بـــ(مِن) الزائدة، منصوب في المعنـــى على المفعولية، والأصل: وما نُريهم آيةً... .

وقوله ﷻ: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[٣٨]، فـــ(تفاوت، وفطور) مفعول به لـــ(ترى)، وهو مجرورٌ في اللفظ بـــ(مِن) الزائدة، منصوب في المعنى على المفعولية، والأصل: ما تَرَى في خلق الرحمن تفاوتًا... هل ترى فُطُورًا؟

ولذا نقول في إعراب المفعول به المجرور بـــ(مِنْ) من حيث اللفظ: مفعول به منصوب، وعلامة نصـــبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولعلك أدركت أنَّ فائدة المجيء بـــ(مِنْ) مع المفعول به في تراكيب العربية: صيرورة المراد بالنفي فيه نفي جنس المفعول به على سبيل العموم.

والآخر: تأكيد التنصيص على العموم، وتُؤَدِّيه (مِن) الداخلة على نكرة مختصـــة بـــالنفي ومـــا يشـــبهه، كـــ(أحد، ودَيَّار، وعَرِيب، ودِبِّيج، وكَتِيع)، تقول: (ما جاءني من أحدٍ)، فـــ(أحد) نكرة مختصـــةٌ بـــالنفي غالبًا، والنكرة الملازمة للنفي غالبًا- تدلُّ على العموم، فزيادة (مِنْ) إنَّما أفادت مجرد التوكيد؛ لأنَّ (مـــا جاء أحدٌ)، و(ما جاء من أحدٍ) سيَّانِ في إفهام المُتَلَقِّين العموم دون احتمال.

قال سيبويه: "معنى (ما أتاني أحدٌ، وما أتاني من أحدٍ) واحدٌ، ولكن (مِن) دخلت هنا توكيدًا، كما تـــدخل الباءُ في قولك: (كفى بالشيب والإسلام)، وفي: (ما أنت بفاعل، ولستَ بفاعلٍ)"[٣٩].

وقال ابن يعيش: "وإنَّما تُزاد في النفي مُخلِّصةً للجنس، مؤكّدةً معنى العمـــوم، وقـــد اشـــترط ســـيبويه لزيادتها ثلاثةَ شرائط:

---

(٣٦) سورة سبأ – الآية ٤٤.
(٣٧) سورة الزخرف – من الآية ٤٨.
(٣٨) سورة الملك – من الآية ٣.
(٣٩) الكتاب٢/٣١٦.

أحدها: أن تكون مع النكرة. والثاني: أن تكون عامّة. والثالث: أن تكون في غير الموجَب، وذلك نحـــوُ: (ما جاءني من أحدٍ). ألا ترى أنَّهُ لا فرق بين قولك: (ما جاءني من أحدٍ)، وبين قولك: (ما جاءني أحدٌ)؛ لأن أحدًا يكون للعموم"[٤٠].

ومن شواهد زيادتها مع الفاعل: قولـــه ﷻ: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤١]، وقولـــه ﷻ: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[٤٢]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[٤٣]، وقولـــه ﷻ: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٤٤].

فـــ(أحد) في الآيات فاعلٌ لـــ(سَبَقَ، ويرى، وزكى، وأَمْسَكَ)، وهو مجرورٌ في اللفظ بـــ(مِن) الزائـــدة، مرفوعٌ في المعنى على الفاعلية، والأصل: ما سبقكم بها أحدٌ... هل يراكم أحدٌ... ما زكى منكم أحدٌ ... إن أمسكهما أحدٌ...؛ ولذا نقول في إعرابه: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومن شواهد زيادتها مع المفعول به: قولـــه ﷻ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[٤٥]، وقوله ﷺ: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[٤٦]. فـــ(أحد) في الآيتين مفعول به لـــ(يعلمـــان، وتُحِـــسّ)، وهـــو مجرورٌ في اللفظ بـــ(مِن) الزائدة، منصوبٌ في المعنى على المفعولية، والأصل: وما يُعلمـــان أحـــدًا... وهل تُحِسُّ منهم أحدًا؛ ولذا نقول في إعرابه: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة علـــى آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومن شواهد زيادتها مع اسم (ما) النافية العاملة عمل (ليس) عند الحجازيين: قول النبي ﷺ: "مَا مِنْ أَحَـــدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ"[٤٧]، بنصب (أَغْيَرَ) في رواية؛ لكونه خبر (ما)، واسمها هو (أحد)، وهو مجرورٌ في اللفظ بـــ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى على أنَّهُ اسم (ما) العاملة عمل ليس، والأصل: ما أحدٌ أغيرَ من الله، أي: ليسَ أحدٌ أغيرَ من الله.

---

(٤٠) شرح المفصل٤/٤٦٠.
(٤١) سورة الأعراف – من الآية ٨٠.
(٤٢) سورة التوبة – من الآية ١٢٧.
(٤٣) سورة النور – من الآية ٢١.
(٤٤) سورة فاطر – من الآية ٤١.
(٤٥) سورة البقرة – من الآية ١٠٢.
(٤٦) سورة مريم – من الآية ٩٨.
(٤٧) جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الغيرة، ح رقم٥٢٢٠.

وقول الله ﷻ: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[٤٨]، فـ(أحد) مجرورٌ في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى؛ لأنَّه اسم (ما) العاملة عمل ليس، والأصل: ما منكم أحدٌ ... . قال أبو الحسن الباقولي (ت ٥٤٣هـ): "فهذا على الحجازية: (أحدٍ) اسمُها، و(حاجزين) خبرٌ له. ولم يُبطل الفصلُ هنا عملَ (ما)؛ لأنَّ الفصل بالظرف كلا فصل"[٤٩].

ومن شواهد زيادتها مع المبتدأ عند التميمين: قول النبي ﷺ: "مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ"[٥٠]، برفع (أَغْيَرُ) في رواية؛ لكونه خبرَ المبتدأ، الذي هو (أحد)، وهو مجرورٌ في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى على الابتداء، والأصل: ما أحدٌ أغيرُ من الله.

وقول الله ﷻ: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[٥١]، فـ(أحد) مجرورٌ في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، مرفوعٌ في المعنى؛ لأنَّه مبتدأٌ، و(ما) عندهم مهملة، و(حاجزين) نعتٌ لـ(أحد) باعتبار معناه الدال على الاستغراق؛ لأنَّهُ لا بدَّ من مطابقة النعت الحقيقي للمنعوت في أربعة أحكام من عشرة، والخبر شبه الجملة المقدم (منكم). قال أبو الحسن الباقولي: "وعلى التميمية: (حاجزين) نعتٌ لـ(أحدٍ) على المعنى. و(منكم) خبرُه"[٥٢].

تعقيب:

قد أغنت (من) الزائدة التي أفادت التوكيد في الشواهد السابقة الذكر عن تكرار التراكيب مرتين، وعن معاودة الجمل كرتين، وحققت مبدأ الاقتصاد اللغوي في أداء المعاني وإخراجها في صورة لفظية موجزة مناسبة، مع تقريرها وتقويتها وتمكينها في أنفس المتلقين لها.

ولا ريب أنَّ في البعد عن تكرار التراكيب ومعاودة الجمل داخل النص بتلك الوسيلة المفردة محافظةً على نقاء الكلام، وصفاء العبارة، وطلاوة النص؛ فما أدقَّ لغتنا الشريفة تعبيرًا! وما أحسنَها كلامًا وجملاً! وما أروعَها أساليبَ ونصوصًا! وما أوفاها بحاجات أهلها! وما أعظمَها تأثيرًا في أنفس المتلقين لها!

*****

***

*

---

(٤٨) سورة الحاقة – الآية ٤٧.
(٤٩) إعراب القرآن١/٣٧٥.
(٥٠) جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الغيرة، ح رقم٥٢٢٠.
(٥١) سورة الحاقة – الآية ٤٧.
(٥٢) إعراب القرآن١/٣٧٥.

المطلب الثَّانِي : (الْبَاءُ)

لقد تَقَرَّر في باب (حروف الجر) أنَّ حرف الباء يفيد التوكيد حينما يكون زائدًا في الكلام، قال ابن يعيش: "قد تُزاد الباءُ في الكلام، والمراد بقولنا: (تُزاد) أنَّها تجيء توكيدًا، ولم تُحْدِث معنى من المعاني المذكورة"[٥٣] لها في باب حروف الجر.

وقد تنوعت أحكام زيادة الباء في التراكيب حَسْبَ الأسماء التي تزاد معها، على النحو الآتي:

(١) الزيادة اللازمة

زيدت الباءُ زيادة لازمةً مع فاعل (أَفْعِلْ) في أسلوب التعجّب على رأي الجمهور، والغرض من ذلك هو إزالة القبح[٥٤]، وإصلاح اللفظ[٥٥]، في نحوِ قولك: (أحْسِنْ بخالدٍ!).

وهذا الفعل في الأصل فِعْلٌ ماضٍ على صيغة (أفْعَلَ)، وهمزته للصيرورة، فمعناه: صار ذا فِعْلٍ، كقولهم: (أغَدَّ البعيرُ) بمعنى: صار ذا غُدَّةٍ، فأصل (أَحْسِنْ بِخالدٍ): أَحْسَنَ خالدٌ، ومعناه: صَارَ ذَا حُسْنٍ، ثُمَّ غُيِّرَتِ الصيغةُ من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر عند إرادة إنشاء التعجب؛ ليوافق التغييرُ اللفظيُّ تغييرَ المعنى من الخبر إلى إنشاء التعجّب، فصار المثال (أَحْسِنْ خالدٌ) بالرفع، فَقَبُحَ إسنادُ لفظ صيغةِ الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأنَّ صيغةَ الأمر المخاطب به المفرد المذكر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء مع الفاعل زيادةً لازمةً؛ ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء لفظًا، كقولك: (امْرُرْ بِخالدٍ)[٥٦].

فكان القبح المذكور سبب التِزَامِ زيادة الباء في ذلك التركيب؛ صونًا للفظ عن هذا القبح، وتزيينًا لصورته، وإصلاحًا لشأنه؛ ولذلك لا تحذف هذه الباء إلا مع (أَنْ، وَأَنَّ)؛ لاطراد حذف الجار معهما، كقول العباس بن مرداس ﷺ: [من الطويل]

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[٥٧]

---

(٥٣) شرح المفصل ٤/٤٧٧.

(٥٤) هو قبح وقوع الفاعل الظاهر بعد صورة فعل الأمر المواجه به المخاطب المذكر؛ لأنَّ صيغته لا ترفع إلا الضمير المستتر وجوبًا، المقدر بـ(أنت)، نحو قولك: (أَكْرِمْ محمدًا، وأَحْسِنْ إلى جيرانك).

(٥٥) وذلك بصيرورة فاعل هذا الفعل الذي لفظه لفظ الأمر (أَفْعِلْ)، ومعناه الماضي (أَفْعَلَ) على صورة المفعول به المجرور بالباء لفظًا، في نحو قولك: (امْرُرْ بخالدٍ).

(٥٦) ينظر: اللمع في العربية ١٣٧، والتذييل والتكميل ١٠/١٨٦، والتصريح ٢/٦٠، ٦١.

(٥٧) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥، ٤١، واللمحة في شرح الملحة ١/٥٢٣، والجنى الداني ٤٩، والتذييل والتكميل ١٠/١٨٧، وتمهيد القواعد ٦/٢٦١.

وقد قرَّر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) هذه المسألة في كتبه تقريرًا ذاكرًا أنَّ زيادة الباء تكون واجبةً فِي نَحْو: (أحْسِنْ بزيدٍ) فِي قَول الْجُمْهُور: إِنَّ الأَصْل (أحْسَنَ زيدٌ)، بِمَعْنى: صَار ذَا حسن، ثمَّ غيِّرت صِيغَة الْخَبَر إِلَى صيغةِ الطّلب، وزيدت الْبَاء إصلاحًا للفظ[٥٨]، وقال: " وزيدت الْبَاء فِي الْفَاعِل لإِصْلاح اللَّفْظ؛ فَمن ثمَّ لَزِمت هُنَا"[٥٩].

ومِمَّا قيل فيه ذلك في الذكر الحكيم قول الله ﷻ: ﴿ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾[٦٠]، وقوله ﷻ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ۖ ﴾[٦١].

فلفظ صيغةُ التعجب في الآية الأولى لفظ الأمر (أَسْمِعْ، أَبْصِرْ)، ومعناها الماضي، والتعجب هنا مصروف إلى المخاطبين، والمعنى: ليكن قولكم- أيها المخاطبون- وقول من يشارككم تلك الحالة: (ما أبصرَ اللهَ بكلِّ موجودٍ! وما أسْمَعَهُ بكلِّ مسموعٍ!) والهاءُ المسبوقةُ بالباءِ الجارةِ- للهِ تعالى، وهي الفاعل، والباء مزيدة قبلها لزومًا؛ لغرض إصلاح اللفظ.

والآية الثانية على هذا المَهْيَع، قال السَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): "هذا لفظُه أمرٌ ومعناه التعجبُ، وأصَحُّ الأعاريب فيه كما تقرَّر في علم النحو: أنَّ فاعلَه هو المجرورِ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحًا للَّفظِ؛ لأنَّ (أَفْعِلْ) أمرًا لا يكون فاعلُه إلا ضميرًا مستترًا"[٦٢]. والتعجب هنا مصروف إلى المخاطبين، والمعنى: ستقولون يوم القيامة – أيها المخاطبون- مع من يشارككم هذه الحالة: (ما أسْمَعَهُم! وما أَبْصَرَهُمَ!)

(٢) الزيادة الكثيرة المقيسة

زيدت الباءُ زيادةً غَلَبَت في اختيار الكلام؛ فيسوغ القياسُ عليها، وذلك مع الأسماء الآتية:

أولاً- زيدت الباءُ الجارَّة مع فاعل (كَفَى) اللازمة التي بمعنى (حَسْبُك) عند الجمهور[٦٣]، كما في نحو قوله ﷻ: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾[٦٤]، وقوله ﷻ: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[٦٥]، وقوله ﷻ: ﴿ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾[٦٦].

---

(٥٨) ينظر: مغني اللبيب ١٤٧/٢.

(٥٩) شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٢٠.

(٦٠) سورة الكهف – من الآية ٢٦.

(٦١) سورة مريم – من الآية ٣٨.

(٦٢) الدر المصون ٦٠٢/٧ .

(٦٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٣/١١.

(٦٤) سورة النساء – من الآية ٤٥.

والدليل على ذلك: أنَّك لو حذفتَ الباء في غير القرآن الكريم لرفعتُ، فقلتُ: كَفَى اللهُ وليًّا، كَفَى اللهُ نصيرًا، كَفَى اللهُ حسيبًا، كَفَى جَهَنَّمُ سعيرًا.

قال أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ): "العرب تقول: (كَفَى بالموتِ واعظًا). وفاعل (كفى) إنَّما هو الموت. وهذا نظير جَرِّ المبتدأ في قولهم: (بحسبك زيدٌ)، وقالوا: (ما أتأنى مِنْ أحدٍ)، و(أحدٌ) هو الفاعل. وهذا مقيسٌ"[٦٧]، و" الحرف الزائد لا يُعتدُّ به، ولا يَكْسِرُ قاعدةٌ، ولا يخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً؛ ولذلك يُعطف على موضعه رفعًا"[٦٨]، فيقال: (كَفَى بخالدٍ فارسًا وعليٌّ عالمًا وحسَّانُ شاعرًا).

ثانيًا– زيدت الباءُ الجارَّةُ بكثرة مع خبر (ليس)، في نحو قولك: (ليس خالدٌ بقائمٍ)، وقوله ﷻ: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[٦٩]، فالباء حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(كَافٍ) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لكونه اسمًا منقوصًا مثل: (قَاضٍ).

وقوله ﷻ: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٧٠]، وقوله ﷻ: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾[٧١]، وقوله ﷻ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾[٧٢]، فكلٌّ من (رَبِّ، وعَزِيزٍ، وقَادِرٍ) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقول الأخطل التغلبي حين طلب منه عبد الملك بن مروان أن يُسْلِم: [من الوافر]

ولَسْتُ بصائمٍ رمضانَ طوعًا * ولَسْتُ بآكلٍ لَحْمَ الأضاحي

ولَسْتُ بقائمٍ أبدًا أُنادي * كمثل العِيرِ حيَّ على الفلاحِ[٧٣]

([٦٥]) سورة النساء – من الآية : ٦.

([٦٦]) سورة النساء – من الآية ٥٥.

([٦٧]) المقاصد الشافية٢/٥٤٢.

([٦٨]) المصدر السابق٢/٥٤٤.

([٦٩]) سورة الزمر – من الآية : ٣٦.

([٧٠]) سورة الأعراف – من الآية: ١٧٢.

([٧١]) سورة الزمر – من الآية: ٣٧.

([٧٢]) سورة القيامة – من الآية: ٤٠.

([٧٣]) البيتان في ديوان الشاعر٧٢، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه١/٤٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب١/٤٦١.

قال سيبويه: "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولستُ بـذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكّدًا حيث نَفَى الانطلاق والذهاب، وكذلك: (كفى بالشيب) لو ألقى الباءَ استقام الكلام. وقال الشاعر، عبدُ بني الحسحاس: [من الطويل]

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيًا"(٧٤).

فـ" موضع الباء في قوله: (كفى بالشَّيب) مع ما بعده رفعٌ، لأنَّ (الشَّيْبَ) هو الفاعل، وكذلك: (كفى بالله)"(٧٥).

ثالثًا– زيدت الباءُ الجارَّة بكثرة مع خبر (ما) المُشَبَّهَة بـ(ليس) في النفي، نحو قولك: (ما خالدٌ بناجحٍ)، كقوله ﷻ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾(٧٦)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾(٧٧)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(٧٨)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾(٧٩)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ﴾(٨٠)، فكل من (غافلٍ، ومؤمنٍ، وطَارد، ومسمعٍ، وعزيزٍ) خبر (ما) النافية منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

والأصح أنَّ الباء تدخل في خبر (ما) النافية، سواء أكانت حجازيةً أم كانت تميميةً، وليس في خبر (ما) الحجازية فقط، كما ذهب جمهور الكوفيين وابن السراج والزمخشري محتجين بأنَّ ما بعد (ما) التميمية يعرب مبتدأً وخبرًا، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ.

ومذهبهم مردود، قال ابن يعيش: "وليس بسديدٍ، وذلك لأنّ الباء إن كان أصلُ دخولها على [منفي](لَيْسَ)، و(ما) محمولة عليها؛ لاشتراكهما في النفي– فلا فَرْقَ بين الحجازية والتميميّة في ذلك. وإن كانت دخلت في خبرِ (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ)، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ"(٨١)، و"لوُجُود ذَلِك فِي أشعار بني تَمِيم ونثرهم، وَلأَنَّ الْبَاء إِنَّمَا دخلت الْخَبَر؛ لكَونه منفيًّا لا لكَونه مَنْصُوبًا،

---

(٧٤) الكتاب٤/٢٢٥. وعجز البيت المذكور لسُحَيْم في ديوانه ص١٦، وصدره: عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَادِيًا *... ...

(٧٥) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي٤/٢٤٧.

(٧٦) سورة البقرة – من الآية: ٧٤.

(٧٧) سورة يوسف – من الآية: ١٧.

(٧٨) سورة الشعراء – الآية: ١١٤.

(٧٩) سورة فاطر – من الآية: ٢٢.

(٨٠) سورة فاطر – الآية: ١٧.

(٨١) شرح المفصل٢/١٢١.

بِدَلِيل دُخُولهَا فِي (لم أكن بقائمٍ)، وامتناعها فِي (كنتُ قَائِمًا)"[٨٢]، وقد ذكر الفراءُ أنَّ بني تميم يجرون الخبر بالباء كثيرًا، فيقولون: (ما هذا ببشرٍ)، فإذا أسقطوا الباءَ رفعوا، فقالوا: (ما هذا بَشَرٌ)، وإذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع، كما ينصب الحجازيون إذا عطفوا على المجرور بالباء على الموضع[٨٣].

ما فائدة زيادة الباء في الخبر المنفي؟

في تحديد تلك الفائدة قولان[٨٤]:

أحدهما- وهو الأصح-: أنَّ زيادتها جاءت لتأكيد النفي؛ لأنَّ قولَك: (ليس عليٌّ بقائمٍ، وما سعدٌ بحاضرٍ)، ردٌّ على من قال: (إنَّ عليًّا لَقائمٌ، إنَّ سعدًا لَحاضرٌ)؛ فكما تزاد اللام لتأكيد الكلام في حال الإثبات، تزاد الباء لتأكيده في حال النفي. وقد نَسَبَ هذا القول إلى الكوفيين أبو حيان والشيخ خالد[٨٥].

وفي الحقيقة هو قول سيبويه والنحويين من بعده؛ فقد قال سيبويه: "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولستُ بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكّدًا حيث نَفَى الانطلاق والذهاب"[٨٦].

وقال ابن السراج: "وقد أدخلوا الباء في خبر (ليس) توكيدًا للنفي، تقول: (ألست بزيدٍ، ولست بقائم) ... وتقول: (ليس عبد الله بحسنٍ ولا كريمًا)، فتعطف (كريمًا) على (بحسنٍ)؛ لأنَّ موضعه نصب، وإنَّما تدخل الباء هنا تأكيدًا للنفي"[٨٧].

وقال ابن جني: "وإذا قلت: (ليس زيدٌ بقائمٍ)، فقد نابت الباءُ عن (حقًّا)، و(أَلْبَتَّةَ)، و(غير ذي شك)..."[٨٨].

وقال ابن يعيش: "ذهب قومٌ إلى أنّ أصل دخولِ الباء إنّما هو مع (ما)؛ لضربٍ من التقابُل. وذلك أنّ القائل يقول: (إنّ زيدًا قائمٌ)، فيقول النافي لذلك الخبر: (ما زيدٌ قائمًا)، فيُدْخِل (ما) بإزاء (إنَّ). فإذا قال:

---

(٨٢) همع الهوامع ١/٤٦٤.

(٨٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢١.

(٨٤) ينظر: التصريح ١/٢٧٢.

(٨٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣١٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢١، والتصريح ١/٢٧٢.

(٨٦) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٨٧) الأصول في النحو ١/٩٠.

(٨٨) الخصائص ٢/٢٧٦.

(إنّ زيدًا لقائمٌ)، قال النافي: (ما زيدٌ بقائمٍ)، فيأتي بالباء لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن. ثمّ دخلت على خبرِ (ليس)؛ لأنّهما يقعان لنفي ما في الحال"[٨٩].

والآخر: رفع تَوَهُّمِ أنَّ الكلام مُثْبَتٌ؛ لأنَّ السامع قد لا يسمع النفيَ أول الكلام، من نحو قولك: (ليس بكرٌ صائمًا، ما خالدٌ مسافرًا)، فيظن الكلامَ مُثْبَتًا، وأنَّ المتكلم قد قال: (كان بكرٌ صائمًا، كان خالدٌ مسافرًا)، لكنه عندما يرى الباء زائدةً في الخبر لا يتوهم أنَّ الكلام مثبتٌ؛ لأنَّه يعلم أنَّ الباء لا تزاد إلا في الخبر المنفي. وقد نُسِبَ هذا القول إلى البصريين[٩٠].

رابعًا- زيدت الباء في خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة في قول الله ﷻ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[٩١]؛ لأنَّ (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ) في معنى (أَوَ لَيْسَ اللهُ)؛ بدليل أنَّ ذلك المعنى قد جاء مصرَّحًا به في موضعٍ آخر من القرآن الكريم، وهو قوله ﷻ: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾[٩٢]، فالنفي متناول لها مع ما في حيِّزها؛ ولذلك عُدَّت زيادتها حينئذٍ من الزيادة الكثيرة[٩٣].

خامسًا- قضى ابن مالك بكثرة زيادتها مع مفعول (عَرَفَ) وشبهه[٩٤]، وذهب رضيُّ الدين (ت ٦٨٦هـ) إلى أنَّها تزاد مع مفعول بعض الأفعال زيادة قياسية حين قال: "وتزاد قياسًا في مفعول عَلِمْتُ، وعَرَفْتُ، وجَهِلْتُ، وسَمِعْتُ، وتَيَقَّنْتُ، وأَحْسَسْتُ، نحو قولهم: (سَمِعْتُ بزيدٍ، وعَلِمْتُ به)، أي: بحال زيد، على حذف المضاف"[٩٥]، وقولك: (أَحْسَسْتُ بألمِ الفِراق، وجَهِلْتُ بقدومِ سعدٍ، وتيقنتُ بنجاح محمدٍ، وعَرَفْتُ بزواج خالد).

سادسًا- زيدت الباء مع التوكيد بـ(النفس، والعين) زيادة مقيسة، ومحلُّ المجرور بها إعرابُ المتبوع[٩٦]، فـ:

---

(٨٩) شرح المفصل٢/١٢١.

(٩٠) ينظر: ارتشاف الضرب٣/١٢٢١، وهمع الهوامع١/٤٦٣.

(٩١) سورة الأحقاف – من الآية: ٣٣.

(٩٢) سورة يس – من الآية: ٨١.

(٩٣) ينظر: التصريح١/٢٧٦.

(٩٤) ينظر: شرح التسهيل٣/١٥٤، وارتشاف الضرب٤/١٧٠٢.

(٩٥) شرح الرضي على الكافية٤/٢٨٢.

(٩٦) ينظر: شرح التسهيل٣/٢٩٠، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان٣/٧٣.

إن كان إعرابُ المتبوع رفعًا فالمحلُّ رفعٌ، نحو قولك: (حَضَرَ المفتي بنفسِهِ، وانصرفت المفتيةُ بعينها، وحَضَرَ المفتون بأنفُسِهِم، وانصرفت المفتياتُ بأعينهنَّ)، والأصل: (حَضَرَ المفتي نفْسُهُ، وانصرفت المفتيةُ عينُها، وحَضَرَ المفتون أنفُسُهم، وانصرفت المفتياتُ أعينُهنَّ).

وإن كان إعرابُهُ نصبًا فالمحلُّ نصبٌ، نحو قولك: (أكْرَمْتُ المفتيَ بنفسِهِ، وقابلتُ المفتيةَ بعينها، وجالستُ المفتينَ بأنفُسِهِم، ولازمتُ المفتياتِ بأعينهنَّ)، والأصل: (أكْرَمْتُ المفتيَ نفسَهُ، وقابلتُ المفتيةَ عينَها، وجالستُ المفتينَ أنفُسَهُم، ولازمتُ المفتياتِ أعينَهُنَّ).

وإن كان إعرابُهُ جرًّا فالمحلُّ جرٌّ، نحو قولك: (سلَّمْتُ على المفتي بنفسِهِ، وسافرتُ مع المفتيةِ بعينها، وذهبتُ إلى المفتينَ بأنفُسِهِم، وجلستُ مع المفتياتِ بأعينهنَّ)، والأصل: (سلَّمْتُ على المفتي نفسِهِ، وسافرتُ مع المفتيةِ عينِها، وذهبتُ إلى المفتينَ أنفُسِهِم، وجلستُ مع المفتياتِ أعينهنَّ).

قال ابن مالك: "ويجوز جرُّ النفس والعين بباء زائدة، نحو: (جاء زيدٌ بنفسه، ورأيتُ عمرًا بعينه)، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد"[٩٧].

(٣) الزيادة القليلة

زادت العرب الباء زيادة قليلة على سبيل الجواز في مواطن من كلامها، هاك إيضاحها:

١- زيدت الباء مع خبر المبتدأ، إذا كانت الجملةُ التي هو فيها في موضع النصب، خبرًا منفيًّا بـ(ليس، أو ما)، في نحو قولك: (ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ، وما خالدٌ أخوه بمُهملٍ)، فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ، إذ كان واقعًا في خبر منفي بـ(ليس، أو ما).

أمّا إذا كان خبرُ المبتدأ موجبًا فلا يصحّ دخولُ هذه الباء عليه، إلا في قول أبي الحسن الأخفش، الذي ذهب إلى زيادتها في الخبر الموجب، واستدل بقوله ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾[٩٨]، فـ" الباء زائدةٌ، وتقديره: جزاءُ سيّئةٍ مثلُها، دلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[٩٩]..."[١٠٠].

وقد دافع ابن يعيش عن رأي الأخفش قائلاً: "ولا يبعد ذلك؛ لأنَّ ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر، نحوَ: لام الابتداء في قول بعضهم: (إنَّ زيدًا وَجْهُهُ لَحسنٌ)... وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسًا

---

(٩٧) شرح التسهيل٣/٢٩٠.

(٩٨) سورة يونس – من الآية ٢٧.

(٩٩) سورة الشورى – من الآية ٤٠.

(١٠٠) شرح المفصل٢/١٢١.

من زيادتها في المبتدأ نفسه، وذلك أنَّ خبر المبتدأ يُشْبِه الفاعلَ من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل... وكذلك يجوز دخولها على الخبر"[١٠١].

٢- زيدت الباء بقلة في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، كقول سواد بن قارب الدوسي يخاطب النبي ﷺ: [من الطويل]

وكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ * بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[١٠٢]

فقد أدخل الباء الزائدة على خبر (لا) النافية، وهو (بمُغْنٍ)، ودخولها فيه قليل، والأصل: لا ذو شفاعةٍ مغنيًا...

قال ابن يعيش: "وأمّا (لا) المشبّهة بـ(ليس) فحُكْمُها حكمُ (ما) في الشَّبَه والإعمال. ولها شرائطُ ثلاثٌ: أحدها: أن تدخل على نكرة، والثاني: أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر، والثالث: ألا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: (لا رجلٌ منطلقًا)، كما تقول: (ليس زيدٌ منطلقًا)، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي، كما تدخل في خبر (لَيْسَ، وما)، تقول: (لا رجلٌ بقائمٍ)، كما تقول: (ليس زيدٌ بقائمٍ)"[١٠٣].

٣- زيدت الباء بقلة مع خبر الفعل الناسخ المنفي (أكون، أو كان)، نَحْو قولك: (لم أكنْ بقائمٍ)، وقَول الشنفرى الأزدي: [من الطويل]

وإنْ مُدّت الأَيْدِي إِلَى الزّاد لم أَكُنْ * بأعْجَلِهم إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أعْجَلُ[١٠٤]

فالْبَاء فِيهِ زَائِدَة للتوكيد، وليست مُتَعَلقَةً بِشَيْء، وَإِنَّمَا حَسُنَتْ زيادتها من أجل النَّفْي بـ (لم)، وَهِي بِمَعْنى: مَا كنت أعجلَهم[١٠٥].

قال ابن يعيش: "وقالوا: (ما كان زيدٌ بغلامٍ إلا غلامًا صالحًا)، أدخلوا الباء في خبرِ (كَانَ) هنا حيث كان في خبر المنفيّ"[١٠٦].

٤- زيدت مع المفعول الثاني لـ(وَجَد)، الذي أصله خبر المبتدأ؛ لكونه منفيًّا بـ(لم) في قول دريد بن الصِّمَّة: [من الطويل]

دَعَانِي أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ * فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ[١٠٧]

---

(١٠١) المصدر السابق٤/٤٧٧.

(١٠٢) البيت في شرح التسهيل١/٣٧٦، والجنى الداني٥٤، والمقاصد النحوية٢/٦٥٠، والتصريح١/٢٧٣، وهمع الهوامع١/٤٦٥.

(١٠٣) شرح المفصل١/٢٦٩.

(١٠٤) البيت في إعراب لامية الشنفرى للعكبري٦٧، شرح التسهيل١/٣٨٢، وهمع الهوامع١/٤٦٣.

(١٠٥) ينظر: إعراب لامية الشنفرى٦٨.

(١٠٦) شرح المفصل٢/١٢١.

فالباء في (بقُعْدُدٍ) زائدة، وهو المفعول الثاني لـ(وجد) المسبوقة بـ(لم)، والأصل: لم يجدني قُعْدُدًا.

٥- زيدت مع الحال المنفي عاملها؛ لأنَّها شبيهة بالخبر زيادة قليلة، كقولك: (ما جاءني خالدٌ براكبٍ)، وقول قُحَيف العامريّ: [من الوافر]

فما رَجَعَتْ بِخائبةٍ رِكابٌ * حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها[١٠٨]

فالباء زائدة مع الحال المنفي عاملها، والأصل: فما رَجَعَتْ خائبةً رِكابٌ...

وقول رجل من فصحاء طيِّئ: [من البسيط]

كائِنْ دُعيتُ إلى بَأْساءَ داهِمَةٍ * فَما انبَعَثْتُ بِمَزؤُودٍ وَلا وَكَلِ[١٠٩]

فالباء زائدة مع الحال المنفي عاملها، والأصل: فَما انبَعَثْتُ مَزؤُودًا وَلا وَكَلاً...

(٤) الزيادة النادرة

زيدت الباء زيادةً حُكِمَ عليها بالندور في مواطن محددة من كلام العرب، دونك بيانها:

١- زيدت الباءُ بندرة مع خبر (إنَّ) المكسورة الهمزة في قول امرئ القيس: [من الطويل]

فإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلاقِهَا * فإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ[١١٠]

فقد زاد الباء في قوله: (بِالْمُجَرِّبِ)، وهو خبر (إنَّ) المكسورة الهمزة، وهذه زيادة محكوم عليها بالندور، والأصل: فإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ الْمُجَرِّبُ.

٢- زيدت الباءُ بندرة مع خبر (لَكِنَّ) المشددة في قول الشاعر: [من الطويل]

ولَكِنَّ أَجْرًا- لَوْ فعَلْتَ- بِهَيِّنٍ * وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ والأَجْرُ[١١١]

فقد زاد الباء في قوله: (بِهَيِّنٍ)، وهو خبر (لَكِنَّ)، وقد حُكِمَ على زيادتها مع هذا الخبر بالندور، والأصل: ولَكِنَّ أَجْرًا- لَوْ فعَلْتَ- هَيِّنٌ.

٣- زيدت الباءُ بندرة مع خبر (لَيْتَ) في قول الفرزدق يهجو جريرًا وقومه: [من الطويل]

---

(١٠٧) البيت في الأصول في النحو٣/٢١٢، وشرح الكافية الشافية١/٤٢٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٨٦، والتصريح١/٢٧٣. والقُعْدُدُ أو الْقُعْدَدُ: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم.

(١٠٨) البيت في شرح التسهيل١/٣٨٥، والجنى الداني٥٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد١٧٧، وهمع الهوامع١/٤٦٦.

(١٠٩) البيت في شرح التسهيل١/٣٨٥، ٣٢٢/٢، والجنى الداني٥٦، والتذييل والتكميل٤/٣١٣، ٨/٩. المزؤود: المذعور، والوكَلُ: البليدُ وَالْجَبَانُ، وَقِيلَ: الْعَاجِزُ الَّذِي يَكِلُ أَمره إِلى غَيْرِهِ. ينظر: لسان العرب (و ك ل).

(١١٠) البيت في ديوان الشاعر٧٤، وشرح التسهيل١/٣٨٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٨٦، والتصريح١/٢٧٤. .

(١١١) البيت في شرح المفصل٥/٧٩، وشرح الكافية الشافية١/٤٣٨، والمقاصد النحوية٢/٦٦٠، وخزانة الأدب٩/٥٢٣.

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إِذَا جَــنَّ لَيْلُهُ * إِذَا لَمْ يَجِــدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ
يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وأَقْرَدَتْ * أَلا لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ(١١٢)

فقد زاد الباء في قوله: (بِدَائِمٍ)، وهو خبر (ليْتَ)، وقضى علماؤنا الأجلاء بــأنَّ هــذه الزيــادة نــادرة، والأصل: لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ دَائِمٌ.

(٥) الزيادة السماعية

جاءت زيادة الباء زيادة سماعية، وحُكِمَ عليها بالكثرة في موضع، وبالقلة في موضع آخر، على النحو الآتي:

١- قَرَّرَ النحويون أنَّ الباء زيدت سماعًا بكثرة مع المفعول به(١١٣)، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(١١٤)، فالباء فيه زائدة، والأصل: ولا تلقوا أيديكم. والذي يدلّ على زيادة الباء هنا: قولــه ﷻ: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾(١١٥)، وقوله ﷻ: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾(١١٦)، وقوله ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾(١١٧)، فالفعل قد تعدّى بنفسه إلى المفعول به من غير وَساطة الباء(١١٨).

وقوله ﷻ: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾(١١٩)، فالباء فيه زائدة، والأصل: وهزي إليك جذعَ النخلة، بتعدي الفعل بنفسه إلى المفعول به.

وقوله ﷻ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(١٢٠)، فالباء فيه زائدة، والأصل: ومن يرد فيه إلحادًا. والدليل علــى ذلــك قولــه ﷻ: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾(١٢١) فالفعل متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به من دون الباء.

---

(١١٢) البيتان لم أجدهما في ديوان الشاعر، وهما في المقاصد النحويــة٦٦١/٢، والتصــريح٢٧٤/١، وشــرح شــواهد المغني٧٧٢/٢.
(١١٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية٢٨٢/٤.
(١١٤) سورة البقرة – من الآية ١٩٥.
(١١٥) سورة الأعراف – من الآية ١٥٠.
(١١٦) سورة النحل – من الآية ١٥.
(١١٧) سورة ق – من الآية ٧.
(١١٨) ينظر: شرح المفصل٤٧٩/٤.
(١١٩) سورة مريم – الآية ٢٥.
(١٢٠) سورة الحج – من الآية ٢٥.
(١٢١) سورة آل عمران – من الآية ١٤٥.

وقوله ﷻ: ﴿تُنبِتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾[١٢٢] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، فالباء فيه زائدة، والأصل: تُنبتُ الدهنَ وصبغًا للآكلين، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ﴾[١٢٣]، فالفعل متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به من دون الباء.

وقوله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[١٢٤]، فالباء فيه زائدة، والأصل: (ألم يعلم أنَّ الله يرى)، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[١٢٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ﴾[١٢٦] فالفعل متعدٍّ بنفسه من دون الباء.

وقول عنترة يصف ناقته: [من الكامل]

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ * زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ[١٢٧]

فزاد الباء مع مفعول (شَرِبَ)، والأصل: شَرِبَتْ ماءَ الدُّحْرُضَيْنِ.

وقول زيد الخيل الطائي: [من الطويل]

أَخَا الحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الحَرْبُ عَضَّهَا * وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الحَرْبُ شَمَّرَا[١٢٨]

فزاد الباء مع مفعول (عَضَّتْ)، والأصل: عَضَّتْهُ[١٢٩]. قال ابن يعيش عن زيادة الباء: "زادوها مع المفعول، وهو الغالبُ عليها"[١٣٠].

٢- زيدت الباء مع مفعول (كفى) المتعدية لواحد زيادة سماعية قليلة، منها قول النبي ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[١٣١]. فـ(المرء) مفعول به لـ(كَفَى)، وقد زيدت معه الباء زيادة حُكِمَ عليها بأنَّها سماعيةٌ.

---

(١٢٢) سورة المؤمنون – من الآية ٢٠.

(١٢٣) سورة النحل – من الآية ١١.

(١٢٤) سورة العلق – الآية ١٤.

(١٢٥) سورة النور – من الآية ٢٥.

(١٢٦) سورة الشورى – من الآية ١٨.

(١٢٧) البيت في ديوان الشاعر بشرح الخطيب التبريزي١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش١١٩/٢، والمقاصد الشافية٦٣٦/٣. والدُّحْرُضان: اسم مكان.

(١٢٨) البيت منسوب إلى زيد الخيل في حماسة البحتري٩٦/١، ٥١٧، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري٧٨/١، ٨٥، ومنسوب إلى حاتم طيِّئ في المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٧٠٩.

(١٢٩) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٧٠٩.

(١٣٠) شرح المفصل١١٩/٢.

(١٣١) الحديث في مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، باب النهي عن الحديث بكل ما سَمِعَ.

وَقول المتنبي: [من البسيط]

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ * لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[١٣٢]

ففاعل (كَفَى) المصدر المؤول من (أنَّ) وصلتها (أَنَّنِي رَجُلٌ)، والباء حرف جر زائد مع مفعول (كفى) المتعدية لواحد، وهو (جِسْمِي)؛ فمحله نصب.

٣- زيدت الباء زيادة قليلة في المفعول الثاني للأفعال التي تتعدى إلى مفعولين[١٣٣]، كقول حسان ﷺ: [من الكامل]

تبلَتْ فؤادَكَ في المنام خَريدةٌ * تَسْقِي الضَّجِيعَ ببَارِدٍ بَسّامِ[١٣٤]

فـ(بارد) مفعول ثانٍ لـ(تَسْقِي)، وقد زيدت معه الباء زيادة حُكِمَ عليها بأنَّها قليلة، والأصل: تَسْقِي الضَّجِيعَ بَارِدًا بَسّامًا.

واستشهد أبو الحسن الأشمونيُّ بهذا البيتِ على أنَّ الفعل المتعدي إلى مفعولين صار في حكم المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ بزيادة الباءِ مع المفعول الثاني للضرورة الشعرية[١٣٥]؛ "فإنَّ الفعل (تَسقي) ينصب مفعولين بنفسه، ولكنَّهُ تعَدَّى إلى الثاني هنا بـ(الباء) نزولاً على حكم الضرورة الشعرية"[١٣٦].

٤- زيدت مع المبتدأ زيادةً سماعية في حالتين:

إحداهما: في سياق الاستفهام، نحو قولهم: (كيف بك إذا كان كذا)، أي: كيف أنت؟ ومنه عند سيبويه قوله ﷻ: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[١٣٧]، فـ(أيّكم) مبتدأ، والباء زائدة فيه، و(المفتون) خبره[١٣٨].

والأخرى: إذا كان المبتدأ (حَسْبك) في قول العرب: (بحسبِك درهمٌ)، وقولهم: (بحَسْبك أن تفعل الخيرَ)، والأصل: حَسْبُكَ درهمٌ، وحَسْبُك فَعْلُ الخير، فالجارُ والمجرور في موضعِ رفع بالابتداء، وقول الشاعر: [من المتقارب]

بِحَسْبِكَ في القوم أن يَعْلَموا * بِأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ[١٣٩]

---

(١٣٢) البيت في ديوان الشاعر١٨٦/٤، وأمالي ابن الشجري٢٢٢/٣، والجنى الداني٥٣، وهمع الهوامع١٤/٢.

(١٣٣) ينظر: شرح التسهيل١٥٤/٣، والجنى الداني٥١، ومغني اللبيب١٦٤/٢.

(١٣٤) البيت في ديوان الشاعر١٠٧، وشرح التسهيل١٥٤/٣، والتذييل والتكميل٢٠٢/١١، والجنى الداني٥١، ومغني اللبيب١٦٤/٢.

(١٣٥) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان٩٦/٢.

(١٣٦) النحو الوافي١٨٥/٢.

(١٣٧) سورة القلم – الآية ٦.

(١٣٨) ينظر: التصريح١٩٠/١.

والأصل: حَسْبُكَ في القوم علمُهم... فزاد الباء في المبتدأ، فالجارُ والمجرور في موضعِ رفع بالابتداء، والمصدر المؤول من أن والجملة الفعلية (أنْ يعلَمُوا) خبره[١٤٠].

تعقيب:

لعلك لحظت أنَّ الباء في جميع ما سبق من أمثلة متعددة، وشواهد متنوعة "مُقْحَمَةٌ مزيدةٌ في غير موضعها، لغير ما وُضعت له؛ لأنَّها وُضعت للتعدية إلى المفعول، إذا كان الفعلُ قاصرًا عن النُّفوذ إليه؛ وليست في هذه المواضع لشيء من ذلك"[١٤١]، وإنَّما جيء بها لغرض توكيد الكلام وتقرير معناه، دون الحاجة إلى تكراره كرَّتين، وإلى معاودة الجمل مرتين.

(٦) الزيادة للضرورة الشعرية

زيدت الباءُ مع الفاعل للضرورة الشعرية في غير فاعلي (أفْعِلْ) في التعجب، و(كفى) اللازمة التي بمعنى (حَسْبُك)، وجاء ذلك في أبيات محفوظة[١٤٢]، منها قول قيس بن زهير: [من الوافر]

أَلَمْ يأتيك والأنْباءُ تَنْمِي * بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ[١٤٣]

والأصل: ألم يَأْتِك ما لاقت لبونُ بني زيادٍ)، فزاد الباء مع (ما) الموصولة الواقعة فاعلاً للضرورة الشعرية؛ لأنَّ (بِمَا لاقَتْ)=(مُفَاعَلَتُنْ)، فبوجود الباء يستقيم وزن البحر الوافر، ودونك البيت مكتوبا كتابة عروضية؛ لتقف على ذلك:

أَلَمْ يَأْتِيـــك وَالأَنْبا/ءُ تَنْمِي * بِمَا لاقَتْ/ لَبُونُ بَنِي/ زِيادِي

مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ * مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ

معصوبة / معصوبة / مقطوفة * معصوبة / سالمة / مقطوف

ولو قال: (مَا لاقَتْ)=(فَاعَلَتُنْ) من دون الباء لاختل الوزن.

وقول امرئ القيس: [الطَّوِيل]

---

(١٣٩) البيت في الخصائص٢/٢٨٤، ٣/١٠٨، وكتاب الأفعال للسرقسطي٢/٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٠. يقال: (رجل مُضِرٌّ): له ضَرّةٌ من مال، أي: قطعة، أو كثير منه.

(١٤٠) ينظر: شرح المفصل٤/٤٧٧. ويرى رضيُّ الدين أنَّ زيادتها في المبتدأ الذي هو (حَسْبُك) قياسية. ينظر: شرحه على الكافية٤/٢٨٢.

(١٤١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب٣٢١.

(١٤٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٣، والجنى الداني٥٠، ٥١.

(١٤٣) البيت في الكتاب٣/٣١٦، وشرح الكافية الشافية٢/٥٧٨، والجنى الداني٥٠، والمقاصد النحوية١/٢٥٤. وفيه شاهد آخر، وهو: إثبات الياء في (يأتِيك) مع وجود الحرف الجازم (لم)؛ للضرورة الشعرية.

أَلا هَل أَتَاهَا والحوادثُ جَمَّةٌ * بِأَنَّ امْرأ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا(١٤٤)

والأصل: هَل أَتَاهَا أَنَّ امْرأ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَ، فزاد الباء مع الفاعل، وهو المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها للضرورة الشعرية؛ لأنَّ (بِأَنْ مْـ)=(فُعُولُنْ)، فبوجود الباء يستقيم وزن البحر الطويل، ودونك البيت مكتوبا كتابة عروضية؛ لتقف على ذلك:

أَلا هَلْ/ أَتَاهَا وَلْـ/حَوَادِ/ثُ جَمْمَتُنْ * بِأَنْ مْـ/رَأَ لْقَيْسِ بْـ/نَ تَمْلِـ/كَ بَيْقَرَا

فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُ / مَفَاعِلُنْ * فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُ / مَفَاعِلُنْ

سالمة / سالمة / مقبوضة / مقبوضة * سالمة / سالمة / مقبوضة / مقبوض

ولو قال: (أَنْ مْـ)=(عُولُنْ) من دون الباء لاختل الوزن.

وقول عَمْرِو بنِ مِلْقَطٍ الطائيّ: [من السريع]

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ * أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ(١٤٥)

والأصل: أَوْدَى نَعْلايَ وسِرْبَاليَهْ، فزاد الباءَ مع الفاعل للضرورةِ الشعريةِ؛ لأنَّ (أَوْدَى بِنَعْـ)=(مُسْتَفْعِلُنْ)، فبوجود الباء يستقيم وزن البحر السريع، ودونك البيت مكتوبا كتابة عروضية؛ لتتعرف على ذلك:

مَهْمَا لِيَ لَ/ لَيْلَةَ مَهْـ/مَا لِيَهْ * أَوْدَى بِنَعْـ/لَيْيَ وسِرْ/بَالِيَهْ

مُسْتَفْعِلُنْ / مُسْتَعِلُنْ / مَفْعُلا * مُسْتَفْعِلُنْ / مُسْتَعِلُنْ / مَفْعُلا

سالمة/مطوية/مطوية مكسوفة * سالمة/مطوية/مطوي مكسوف

ولو قال: (أَوْدَى نَعْـ)=(مُسْتَفْعِلْ) من دون الباء لاختل الوزن.

*****

***

*

(١٤٤) البيت في ديوان الشاعر٦٢، والمسائل الحلبيات ١٤٥، ٢٥٧، والخصائص١/٣٣٦، والجنى الداني٥٠، وتَمْلِك بنت عمرو بن معدي كرب: أمُّ امرئ القيس، وبيقر: أقام بالحضر وترك قومه بالبادية.

(١٤٥) البيت في أمالي ابن الحاجب٢/٦٥٨، وشرح التسهيل٤/٦٩، والجنى الداني٥١، ٦١١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٤٧٥، والمقاصد النحوية٢/٩٢٠.

المطلب الثالث : (اللام)

وهي اللام المزيدة بين شيئين بينهما تلازمٌ وتضامٌ، فلا يمكن الاستغناءُ بأحدِهما عن الآخر في اللفظ أو المعنى، وقد وقفت على زيادتها على سبيل التوكيد في موطنين، حدَّدهما أبو حيان بقوله في استعمالات اللام الجارة زائدة:

"وزائدة في باب (لا)، وباب النداء، نحو: (لا أبَا لك)، و(يا بؤسَ لزيدٍ)، وفي نحو: (ضربتُ لزيدٍ)"[١٤٦].

فذكر ثلاثة مواطن لزيادتها، لكنَّ زيادتها في باب (لا) النافية للجنس من أجل إصلاح اللفظ على الأصح، ودونك تفصيل القول في هذين الموطنين اللذين زيدت فيهما اللام للتوكيد:

أولهما: زادت العربُ اللامَ مع المفعول به، فجاءت بينه وبين الفعل المتعدي، والمفعول به متأخرٌ عن العامل، وليس متقدِّمًا عليه، وباب ذلك أن يكون في الشعر[١٤٧]، نحو قول ابن ميادة الرَّمَّاح بن أَبْرد: [من الكامل]

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ الْعِراق ويَثْرِبٍ * مُلْكًا أَجارَ لمُسْلِمٍ ومُعَاهَدِ[١٤٨]

فزاد اللام الجارة بين الفعل المتعدي، وهو (أجار)، وبين مفعوله المتأخر عنه، وهو (مسلمًا) وما عطف عليه، والأصل: أجَارَ مُسْلِمًا ومعاهدًا.

فاللام مغنية عن تكرار الجملة التي زيدت فيها مرتين: (أجَارَ مُسْلِمًا ومعاهدًا، أجَارَ مُسْلِمًا ومعاهدًا)، وقد جاء بها الشاعر؛ لتقرير المعنى الذي يريده وتوكيده من غير لجوء إلى هذا التكرار.

ومنه قول نُصَيْب: [من الطويل]

ومَنْ يَكُ ذا عُودٍ صَلِيبٍ رَجَا به * ليَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فالدَّهْرُ كاسِرُهْ[١٤٩]

والأصل: رَجَا به أنْ يَكْسِرَ عُودَ الدَّهْر، فزاد اللام الجارة بين الفعل المتعدي، وهو (رجا)، وبين مفعوله المتأخر عنه، وهو المصدر المؤول من (أن) المضمرة وصلتها، فاللام مغنية عن تكرار الجملة التي زيدت فيها مرتين: (رَجَا به أنْ يَكْسِرَ عُودَ الدَّهْر، رَجَا به أنْ يَكْسِرَ عُودَ الدَّهْر)، وقد جاء بها الشاعر؛ لتقرير المعنى الذي يريده وتوكيده من غير لجوء إلى هذا التكرار.

وقول عبد الله بن همام السَّلُوليّ عن الولاة الظلمة: [من الطويل]

يَذُمُّونَ لِلدُّنْيا وهُمْ يَرْضَعُونَهَا * أَفَاوِيقَ حتّى مَا يَدِرُّ لَهَا ثُعْلُ[١٥٠]

([١٤٦]) التذييل والتكميل١١/١٨١.

([١٤٧]) ينظر: تمهيد القواعد٦/٢٩٣٦.

([١٤٨]) البيت في الجنى الداني١٠٧، وشرح شذور الذهب للجوجري٢/٥٥٠، والتصريح١/٦٤٣، وهمع الهوامع٢/٤٥٥.

([١٤٩]) البيت في البيان والتبيين٣/٤٨، وشرح التسهيل٣/١٤٨، والمقاصد الشافية٦/٢٩، وشرح شواهد المغني٢/٥٧٩.

فزاد اللام الجارة بين الفعل المتعدي، وهو (يَذُمُّ) وبين مفعوله المتأخر عنه، وهو (الدنيا)، والأصل: يَذُمُّونَ الدنيا، فاللام مغنية عن تكرار الجملة التي زيدت فيها مرتين: (يَذُمُّونَ الدنيا، يَذُمُّونَ الدنيا)، وقد جاء بها الشاعر؛ لتقرير المعنى الذي يريده وتوكيده من غير لجوء إلى هذا التكرار.

وقول عَبْدِ الشَّارِق بن عَبْدِ العُزَّى الجُهَني: [من الوفر]

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً * أَنَخْنَا لِلكَلاكِلِ فَارْتَمَيْنَا(١٥١)

والأصل: أَنَخْنَا الكلاكلَ، فزاد اللام الجارة بين الفعل المتعدي، وهو (أَنَخْنَا) وبين مفعوله المتأخر عنه، وهو (الكلاكل)، وقد أغنت اللام عن تكرار الجملة التي زيدت فيها مرتين: (أَنَخْنَا الكلاكلَ، أَنَخْنَا الكلاكلَ)، وقد جاء بها الشاعر؛ لتقرير المعنى الذي يريده وتوكيده من غير جنوح إلى هذا التكرار.

وقول مِلْحَة الْجرْمِيّ: [من الطويل]

عَمَلَّسُ أسْفارٍ إذا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ * سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمِ(١٥٢)

والأصل: اسْتَقْبَلَتْهُ، فزاد اللام الجارة بين الفعل المتعدي، وهو (استقبلتْ) وبين مفعوله المتأخر عنه، وهو (ضمير الغائب)، وقد أغنت اللام عن إعادة الجملة التي زيدت فيها مرتين: (اسْتَقْبَلَتْهُ، اسْتَقْبَلَتْهُ)، وقد جاء بها الشاعر؛ لتوكيد المعنى الذي يريده وتقويته من غير ميلٍ إلى التكرار.

وجعل أبو العباس المبرد من ذلك قوله ﷻ: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾(١٥٣)، فالفعل (رَدِفَ) متعد إلى المفعول به بنفسه، والأصل: رَدِفَكُم؛ لأنَّ (رَدِفَ) بمعنى: تَبِعَ(١٥٤)، وجيء باللام زائدةً مع المفعول به على سبيل التوكيد.

---

(١٥٠) البيت في الكامل في اللغة والأدب١/٥٠، والبديع في علم العربية لابن الأثير١/٢٤٢، والتذييل والتكميل١١/١٨١. (الفِيقَةُ) بِالْكَسْرِ: اسْمُ اللَّبَنِ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِي الضَّرْعِ بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ، والأصْلُ (فِوقَة) صَارَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وجمعها: فِيقٌ وأفواقٌ، ثم جمع الجمع: أفاويق. ينظر: تاج العروس (ف و ق). و(الثُّعْلُ) قال اليزيدي: الثُّعْل: مَخْرج اللَّبَن. وهو المعنى المناسب هنا. ينظر: غريب الحديث للخطابي١/٨٢.

(١٥١) البيت في عيار الشعر لابن طباطبا١٠٢، وحماسة الخالديين٤٩، وضرائر الشعر٦٧، والتذييل والتكميل٧/٢٨. (الكَلاكِلُ) جمع كَلْكَلٍ، وَهُوَ الصَّدْر، والمعنى: فَلَمَّا وقف بَعْضُنَا مَعَ بعض فِي الْحَرْب زَمَانًا قَلِيلاً للمبارزة- نزلْنَا واستوينا على الصُّدُور؛ لأَنَّ ذَلِك أمكنُ للمناضلة والمراماة بالسِّهام. ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي١٧١.

(١٥٢) البيت في شرح حماسة أبي تمام للفارسي٣/٣٣٤، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي٢/٣٥١، والمقاصد الشافية٣/٦٢١. (الْعَمَلَّسُ) فِي الأَصْل الذِّئْب الجريء الْمِقْدَام، شَبَّهَ بِهِ الممدوحَ الصابرَ على مشاق السّفر فِي الجراءة والإقدام، فإذا قابلته السَّمُوم، وهي الرّيح الحارة لم يصن وجهه منها، ولا جعل على محياه لثامًا. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٢٢٧.

(١٥٣) سورة النمل – من الآية ٧٢.

وسبيل هذه الزيادة السماع، وليس للقياس إليها سبيلٌ، قال أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ): "وهذا ليس بمَقِيسٍ، أعني: إدخالَ هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنَّما هو مَسموعٌ في أفعالٍ تُحفظ ولا يُقاس عليها. ألا تَرَى أنَّهُ غيرُ جائزٍ أن يُقال: (ضربتُ لزيدٍ، وأكرمتُ لعمروٍ) وأنت تُريدُ: ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ عمرًا. ومهما ثبتتْ به روايةٌ صحيحةٌ أُلْحِق به"(١٥٥).

وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾(١٥٦)، أي: رَدِفَكُمْ، إلا أنَّ ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر"(١٥٧). وقال أبو حيان: "وقد يجيء ذلك في الكلام إلا أنَّهُ قليلٌ لا يُقاس عليه"(١٥٨)، واستشهد على ذلك بهذه الآية الكريمة.

والآخر: زادت العربُ اللامَ بين المضاف والمضاف إليه في (باب النداء)، كقول النابغة الذبياني: [من البسيط]

قَالت بنو عامرٍ خَالو بني أسَد * يا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقْوَامِ(١٥٩)

فزاد اللام مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه؛ لتوكيد الإضافة، والاستغناء بها عن التكرار المؤدي إلى ذلك الغرض، وهو قوله: (يا بُؤْسَ الَجْهِل، بُؤْسَ الَجْهِل)، ولا ريب أنَّ في ذلك إيجازًا واختصارًا وإحكامًا للنظم ذي الحدود الضيقة مع الوفاء بالغرض.

قال ابن جني إثر ذكر البيت: "أي: يا بؤسَ الجهلِ، فأقحم لام الإضافة تمكينًا واحتياطًا لمعنى الإضافة"(١٦٠).

وقول سعد بن مالك بن ضبيعة جَدّ طَرَفَة: [من الكامل المجزوء]

---

(١٥٤) ينظر: التذييل والتكميل١١/١٨٠، والجنى الداني١٠٧. وحمله بعض النحويين على التضمين، فقالوا: إنَّ (رَدِفَ) ضُمِّنَ معنى: اقترب؛ فتعدى باللام، فهو مثل قوله ﷻ: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾(١٥٤)، أو ضُمِّنَ معنى: تَهَيَّأَ، والتقدير: تَهَيَّأَ لكم بعضُ الذي تستعجلون، وإذا أمكن أن يبقى الحرفُ على معناه فلا سبيل إلى ادِّعاء الزيادة؛ لأنَّ الزيادة في الشيء خروجٌ عن موضوع الشيء. ينظر: أوضح المسالك٣/٢٩، وتمهيد القواعد٦/٢٩٣٦.

(١٥٥) اللامات ١٤٧.

(١٥٦) سورة النمل – من الآية ٧٢.

(١٥٧) ضرائر الشعر٦٧.

(١٥٨) التذييل والتكميل١١/١٨١.

(١٥٩) البيت في ديوان الشاعر٨٢، والكتاب٢/٢٧٨، والأصول في النحو١/٣٧١، والخصائص٣/١٠٨، والإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٦٩.

(١٦٠) الخصائص٣/١٠٨.

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي * وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[١٦١]

والمراد: يا بؤسَ الحرب، واللامُ دخلتْ زائدة مؤكِّدة لمعنَى الإضافة على سبيل الإيجاز والاختصار. قال ابن يعيش: "فاللام زائدةٌ مؤكّدةٌ للإضافة. ولولا إرادةُ الإضافة لكان(يا بؤسًا) منوَّنًا"[١٦٢].

*****

***

*

(١٦١) البيت في الكتاب٢/٢٠٧، والخصائص٣/١٠٨، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٩٦، والمقاصد الشافية٢/٥٨٩، والمقاصد النحوية٢/٦٧١.

(١٦٢) شرح المفصل٢/٢٦٥.

المطلب الرابع : (الكاف)

من المعاني التي قَرَّرَها النحويون لـ(الكاف) الجارة معنى التوكيد، وتؤدي ذلك المعنى عندما تكون الكافُ زائدةً، نحو قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٦٣]، أي: ليس شيءٌ مثلَهُ.

فإن قلت: ما فائدة زيادتها في الآية؟ فالجواب: أنَّ فائدتَها توكيدُ نفي المثل، من جهة أنَّ زيادةَ الحرفِ في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جني: (كلُّ حرفٍ زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرةً أخرى)، فعلى هذا يكون المعنى في قوة قولك مرتين: (ليس مثله شيء، ليس مثله شيء).

وأصل الكلام قبل زيادة الكاف في قوله ﷻ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾[١٦٤]: وحورٌ عِينٌ أَمْثَالَ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ. وزيدت الكافُ؛ لغرض توكيد إثبات المماثلة، مع الإغناء عن تكرار القول مرتين لتقوية المعنى وتمكينه في نفس المتلقي على سبيل التوكيد اللفظي، فكأنَّهُ قيل: وحورٌ عِينٌ أَمْثَالَ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ، أَمْثَالَ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ.

وأصل الكلام قبل زيادة الكاف – لكون الموضع غير صالح للتشبيه – في قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٦٥]: ليس مثلَهُ شيءٌ.

فلا بُدّ من عدم الاعتداد بالكاف تشبيهيةً في الكلام؛ لأنَّ الاعتدادَ بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثلَ مثلِهِ شيءٌ، فجعل الكاف غير زائدة يُفضي إلى ذلك المحال، وهو إثبات مثلٍ ينفى عنه المثل، وما أفضى إلى المحال محال[١٦٦].

والغرض من زيادة الكاف: توكيد نفي المماثلة، قال المرادي: "فإن قلت: ما فائدة زيادتها في الآية؟

قلت: فائدتها توكيد نفي المثل، من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي.

أما اللفظي فهو أنَّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جني: كلُّ حرفٍ زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مِثْلَهُ شيءٌ، ليس مِثْلَهُ شيءٌ.

وأمَّا المعنويّ فإنَّهُ من باب قول العرب: (مِثْلُكَ لا يفعل كذا)، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ لأنَّهم قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنَّهم إذا نفوه عمن هو على أخصّ

([١٦٣]) سورة الشورى – من الآية ١١.
([١٦٤]) سورة الواقعة – الآيتان ٢٢، ٢٣.
([١٦٥]) سورة الشورى – من الآية ١١.
([١٦٦]) ينظر: شرح التسهيل٣/١٧٠، والجنى الداني٨٧، والمقاصد الشافية٣/٦٦٣.

أوصافه فقد نفوه عنه"[١٦٧]؛ فـ "إذا عُلِمَ أنَّهُ من باب الكناية لم يقع فَرْقٌ بين قوله: (ليس كاللهِ شيءٌ)، وبين قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها"[١٦٨].

ومن شواهد زيادتها عند المبرد وابن السراج وابن جني:

قَول بعض بني مازن، يقال له: عِتْرُ بنُ دَجاجة المازني: [من الكامل]

مَنْ كانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ * فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ

إِلاَّ كَنَاشِرةَ الَّذِي ضَيَّعتُمُ * كالْغُصْنِ فِي غُلَوائِهِ الْمُتَنبِّتِ[١٦٩]

فالكاف زائدة في (كَنَاشِرةَ) للتوكيد عند المبرد وابن السراج وابن جني، وهي مغنية عن تكرار هذا الأسلوب مرتين: (مَنْ كانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ إلاَّ ناشِرَةَ، مَنْ كانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ إلاَّ ناشِرَةَ). قال المبرد: "فَإِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ اسْتِثْنَاء لَيْسَ من الأول، ولَو حذفت الْكَاف لَكَانَ الْموضع نصبًا"[١٧٠].

وقول النابغة الجعدي: [من الكامل]

لَوْلا ابْنُ حارِثَةَ الأَميرُ لَقَدْ * أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلى رَغْمِ

إِلاَّ كمُعْرِضِ الْمُحَسِّرِ بَكْرَهُ * عَمْدًا يُسَبِّبُني عَلى الظُّلْمِ[١٧١]

([١٦٧]) الجنى الداني ٨٧، ٨٨.

([١٦٨]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/٢١٣.

([١٦٩]) البيتان في الكتاب٢/٣٢٨، والمقتضب٤/٤١٦، والأصول في النحو١/٢٩٣، وسر صناعة الإعراب١/٣١١. أراد بـ(فالج): فالج بن ذكوان من بني سليم، وهو في أصل نسبه: فالج بن مازن بن مالك، فارق نسبه في بني مازن، وانتسب إلى بني سليم؛ لأنَّ قومه آذوه، فأحوجوه إلى الانتقال عنهم. وأراد بـ(ناشرة): ناشرة بن سعد بن مال من بني أسد، وهو في أصل نسبه: ناشرة بن مازن بن مالك. ومن قبل (فالج) آذى بنو مازن (ناشرة)، فانتقل عنهم إلى بني أسد. فهاتان قبيلتان، زعم الشاعر أنَّهما كانتا من بني مازن، فآذاهما قومهما؛ فانتقلت إحداهما إلى بني سُليم، والأخرى إلى بني أسد. فدعا الشاعر على من أسرع في تَفَرُّق (فالج) وانتقاله من بني مازن بأن تجربَ إِبِلُهُ ذاتُ الألبان، وأن تُصَابَ بالغُدَّة معًا.

وأخرج بطريق الاستثناء المنقطع مثل ناشرة من ذلك الدعاء؛ لأنَّ أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج؛ لأنَّ ناشرة كان مظلومًا مؤذى. و(غُلَوَاؤه): ارتفاعه وسرعة نموه. و(الْمُتَنَبِّت): المتأصل. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/٧٤، وشرح أبياته لابن السيرافي٢/١٦٤، ١٦٥.

([١٧٠]) المقتضب٤/٤١٧.

([١٧١]) البيتان في ديوان الشاعر١٦٨، ١٦٩، والكتاب٢/٣٢٨، ٣٢٩، والمقتضب٤/٤١٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/٧٠، وسر صناعة الإعراب١/٣١١. و(أَغْضَيْتَ): أسبلت جفنك على عينك- لما قد أصابك من الغلبةْ والقهر- من أجل شتمي لك، وأنك لا تستطيع أن تقول مثل شعري. و(الرَّغْم): الإذلال. و(مُعْرِض): اسم رجل. و(المُحَسِّر بَكْرَهُ):

فالكافُ زائدةٌ في (كمُعْرِض) للتوكيد عند المبرد وابن السراج وابن جني، والمراد: إلاَّ مُعْرِضًا.

قال ابن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ): "أراد: إلاَّ مُعْرِضًا، فزاد الكافَ، وهذا من الاستثناءِ المُنْقَطِعِ عن الأوّلِ، ومعناه: لكنَّ مُعْرِضًا"[١٧٢].

وقال الأعشى الكبير لكسرى حين أراد منهم رهائن: [من الكامل]

آلَيْتُ لا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائنا * رُهُنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

إلا كَخَارِجَةَ المكلّفِ نفسَه * وابنَيْ قَبِيصَةَ أن أَغِيبَ ويَشْهَدَا

أَن يَأْتِيَاكَ بِرُهْنِهِمْ فَهُمَا إذَنْ * جُهِدَا وَحُقَّ لِخَائفٍ أن يُجْهَدَا[١٧٣]

فالكاف زائدة في (كَخَارِجَةَ) للتوكيد عند المبرد وابن السراج وابن جني، والمراد: إلاَّ خَارِجَةَ.

قال المبرد: "الْكَاف زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، كتوكيدها فِي قَول الله جلّ وَعزَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٧٤]..."[١٧٥]، وكذا قال ابن السراج[١٧٦]، وقد أغنت عن تكرار هذا الأسلوب مرتين؛ لتمكين معناه وتقويته في نفس المتلقي.

وقد ظهر أنَّ نوعَ الاستثناء في الشواهد المذكورة منقطعٌ؛ لأنَّ المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

قال ابن جني: "وهذا كله من الاستثناء المنقطع عن الأول، معناه: لكن"[١٧٧].

*****

***

*

الذي يحمل البَكْر من الإبل- وهو الفَتِيُّ- على الإعياءْ والكَلال من شدة سيرهْ وطوفه في الناس يكذب عليّ. و(يُسَبِّبُنِي على الظُّلْم) يحتمل أمرين:

أحدهما: أنَّهُ بمعنى: يَسُبُّنِي، فجعله على يُسَبِّبُ، والمراد: أنَّهُ يَشْتمه، وهو ظالمٌ له. والآخر: أنَّهُ إذا ابتدأه بفعل القبيح من غير جناية فإنَّهُ يهجوه ويهجو قومه؛ فيكون حاملاً له على شتم من لم يكن له في هذا الأمر سببٌ، وهذا الشتم ظلم.

قال ابن السيرافي: "الشاهد فيه: أنَّهُ استثنى استثناء منقطعًا؛ لأنَّ (مُعْرِضًا) لم يجر قبله ما يستثنى منه، ولكن هذا الاستثناء بمعنى لكنَّ، وليس من الأول في شيء. والكاف زائدة، أراد: إلا مُعْرِضًا". شرح أبيات سيبويه٢/١٥٥.

([١٧٢]) المحكم والمحيط الأعظم (س ب ب) ٨/٤٢٢.

([١٧٣]) الأبيات في ديوان الشاعر٢٣٠، ٢٣١، والشاهد في المقتضب٤/٤١٨، والأصول في النحو١/٢٩٣، ٢٩٤، وسر صناعة الإعراب١/٣١٢.

([١٧٤]) سورة الشورى – من الآية ١١.

([١٧٥]) المقتضب٤/٤١٨.

([١٧٦]) الأصول في النحو١/٢٩٤.

([١٧٧]) سر صناعة الإعراب١/٣١٢.

الخاتمة

الحمد لله وحْدَهُ، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وعلى آل بيته ومن سار على نَهْجِه، وبعد...

ففي منتهى قراءتي لمفيدات التوكيد من حروف الجر في تراث لغتنا الشريفة أقرِّر بعض الأمور المهمة:

أولاً– لا تزال القراءة المتأنية الدقيقة لتراث العربية اللغوي مَرْجَاةَ كلِّ عصرٍ ومقتضاه، تُسفر عن كثيرٍ من أسرار لغتنا، وخصائصها الفريدة، وطرائقها التعبيرية؛ فهي لغة البيان، وانطلاق الإعجاز، وانبعاث أوجه الجمال ومواطن الجلال، التي يعجز الإنسان عن جمع محاسنها وحصر روائعها، ولا تتوقف مسيرة الإبداع فيها، ولا عمليَّة الفهم والإفهام ما دام في الكون حياة وأحياء.

وإنَّ نظرةً إلى تاريخ تراثنا اللغوي من بداية وضع قواعده إلى الآن، وانتقاله من عصر إلى عصر عن طريق التأليف والدراسة والتدريس تَهْديك إلى أنَّهُ لا انقطاع لتقديم تراث العربية في كلِّ عصرٍ بالطريقة التي تناسب عقول أبنائه، وتربط حاضرهم بموروثهم ربطًا قويًّا، يحفظ للأُمَّة هُوِيَّتَها وطبيعتها، وقد يختلف التقديمُ من عصر إلى آخر قوةً وضعفًا.

لذلك أخطأَ من ظَنَّ ممن يمتلك أدوات النظر الدقيق في تراث العربية، وقراءته قراءة جيدةً أنَّهُ لن يضيف جديدًا. فلو كان الأمر كما ظَنَّ، وكما تَوَهَّمَ كثيرون في عصرنا لما شُرِحَ كلٌّ من الملحة، والشافية، والكافية، والألفية، والتسهيل، والآجرومية وغيرها إلا شرحًا واحدًا.

لكنَّ علماءنا الأجلاء ﷺ قاموا بقراءة تراث العربية قراءاتٍ يتبع بعضها بعضًا، وأحسنوا تقديمه لأبناء عصرهم بالطريقة التي تناسب عقولهم، ويستطيعون من خلالها فهْمَه وحبَّه؛ فصدقوا ما عاهدوا الله عليه، وأدوا رسالتهم التبيينية خير أداءٍ.

ثانيًا– العربية لغة وَجَازَة الألفاظ، واختصار الكلام مع الوفاء بالمعاني المرادة؛ وآية ذلك: أنَّنا نجد في نصوصها الخالدة أحرفًا جارَّة، هي (من، والباء، واللام، والكاف) جاءت لمقصدٍ جماليّ، يبدو فيه مدى عناية العرب بوجازة اللفظ وحسنه مع قوة المعنى، وقد استنبطه أئمتنا، وبَيَّنُوه في كلِّ تركيب جاءت فيه تلك الأحرف، التي حكموا عليها بالزيادة.

فلم تكن تلك الزيادةُ بلا فائدة، تُثقل كاهل التركيب، وتُذْهب طلاوة الكلام، كما قد يتوهم بعض الناس، بل هي زيادةٌ هادفةٌ إلى توكيد معنى الكلام، مع تفعيل مبدأ الاقتصاد في العبارة؛ فزيادة تلك الأحرف تغني عن تكرار الجمل، ومعاودة التراكيب في تقوية المعنى وتقريره في نفس المتلقي، فتؤدي الوظيفة التي يؤديها التوكيد اللفظي القائم على تكرار الألفاظ ومعاودة التراكيب.

ثالثًا– المزج بين النظرية والتطبيق في تناول قضايا العربية، وظواهرها اللغوية، ومسائلها النحوية والصرفية أمارةُ دِقَّة الباحث، وسبيلُ سلامةِ نتائجه، ودليلُ حرصه البالغ على أداء رسالة الإفهام المنبعثة من فهمه لما يتناوله.

فلن تكون الثمراتُ الخارجة من أكمام بحثِهِ مقنعةً، ولا النتائج المترتبة على مقدماته مرضية إلا إذا خرجت بعنايةٍ فائقةٍ من كلام العرب المنثور والمنظوم خروجًا ملائمًا، وانبعثت من النصوص الفصيحة العالية انبعاثًا مناسبًا، وفي مقدمتها القرآن الكريم والحديث الشريف.

وفي الختام أحمد الله رب العالمين على ما وفق وهدى، وأُصَلِّي وأُسَلِّم على النبي المصطفى، وعلى آل بيته وصحبه، ومن بهداهم اقتدى، عدد الحصى والرمل والدَّقِيق وموج البحار الدَّفِيق.

*****

***

*

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾،[هود/١].
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الأصول فى النحو لابن السراج، تح د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن لأبي الحسن الباقولي، تح/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتب اللبنانية- بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٠هـ.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ١٩٩٦م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تح د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تح د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي، تح د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- الخصائص لابن جني، تح/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تح د/ محمد حسين، بدون (ت . ط).
- ديوان عنترة بشرح الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ديوان النابغة الجعدي، تح د/ واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تح د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي زكريا التبريزي، دار القلم، بيروت، بدون (ت . ط).
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب للجَوْجَري، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).
- شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المتنبى- القاهرة (بدون تاريخ).
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تح/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- لسان العرب لابن منظور، تح/ عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر.
- معاني القرآن للفراء، تح/ أحمد يوسف نجاتى وآخرين، دار السرور (بدون تاريخ).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- المقتضب للمبرد، تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة (بدون تاريخ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).